

يقول الإمام الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - : (وتتفاوت رتبة ؛ أي الصحيح بسبب تفاوت هذه الأوصاف المقتضية للتصحيح في القوة ، فإنها لما كانت مفيدة لغلبة الظن الذي عليه مدار الصحة ؛ اقتضت أن يكون لها درجات بعضها فوق بعض بحسب الأمور المقتوية . وإذا كان كذلك فما يكون رواته في الدرجة العليا من العدالة والضبط وسائر الصفات التي توجب الترجيح ؛ كان أصح مما دونه . فمن المرتبة العليا في ذلك : ما أطلق عليه بعض الأئمة أنه أصح الأسانيد ، كالزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه ، وكمحمد بن سيرين عن عبيدة بن عمرو السلماني عن علي ، وكإبراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود . ودونها في الرتبة : كرواية بُريد بن عبد الله بن أبي بردة عن جده عن أبيه (أبي موسى) ، وكحماد بن سلمة عن ثابت عن أنس . ودونها في الرتبة : كسهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة ، وكالعلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة ، فإن الجميع يشملهم اسم العدالة والضبط ، إلا أن للمرتبة الأولى من الصفات المرجحة ما يقتضي تقديم روايتهم على التي تليها ، وفي التي تليها من قوة الضبط ما يقتضي تقديمها على الثالثة ، وهي مقدمة على رواية من يعد ما ينفرد به حسناً ، كمحمد بن إسحاق عن عاصم بن عمر عن جابر ، وعمر بن شعيب عن أبيه عن جده ، وقس على هذه المراتب ما يشبهها .)

[مَبْحَثٌ ثَلَاثٌ : مَرَاتِبُ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ]

هنا يتكلم المؤلف عن مبحث مهم من مباحث الحديث الصحيح ، وهو أن الحديث الصحيح مع كونه المرتبة العليا من مراتب الحديث المقبول ؛ إلا أنه ينقسم مع ذلك إلى مراتب . فالصحيح نفسه مراتب بعضها فوق بعض ، يشملها اسم الصحة جميعاً ؛ لكن بعضها فوق بعض .

ثم يبين سبب تفاوت هذه المراتب : **١** (وهو قوة حصول وتحقيق صفات القبول والصحة في كل راوٍ عن الراوي الآخر) فالضبط التام لا شك أنه من شروط الحديث الصحيح : أن يكون راويه ضابطاً ضبطاً تاماً ؛ لكن هذا الضبط التام : ليس جميع الرواة فيه على مرتبة واحدة ، فمثلاً لو أتيت لمثل الإمام مالك وأحمد والبخاري ومسلم ، هؤلاء ضبطهم تام ، هل تساوي بين هؤلاء الأئمة الذين بلغوا المرتبة العليا في الإمامة والضبط والإنقان وتمييز صحيح السنة من سقيمها براو آخر ليس من أئمة الجرح والتعديل ، ولا من أئمة التصحيح ؛ لكنه ثقة وضبطه ضبط تام ؛ ألا تجد أن هناك فرقاً

كبيراً بين الأئمة الذين سبق ذكرهم وبين هذا الراوي الثقة؟! يُوجد فرقٌ كبيرٌ ولا شك .
مع أن هذا حديثه صحيح ، وهذا حديثه صحيح ، إذاً ما سبب التفاوت .. ؟
إن أسباب القبول والقوة متحققة في القسم الأول أكثر منها في القسم الثاني .
وهناك مراتب بين مرتبة الأئمة الكبار وبين آخر مراتب الصحيح ؛ لذلك الحديث
الصحيح مع كونه صحيحاً ويشمله اسم واحد : إلا إنَّ له مراتب متفاوتة ومتعددة .
السؤال الذي ينقدح في الأذهان عقب هذا التقرير :

- كيف نعرف هذه المراتب ...؟ ؛ لأنه إذا قلنا الضبط التام يجب أن يتحقق في
الجميع ، أي جميع من يروي الحديث الذي يُوصف بالصحة لا بد أن يكون ضبطه ضبطاً
تاماً وعدالته متحققة ، ويجب أن تجتمع جميع الشروط في الحديث الصحيح من الاتصال
وعدم الشذوذ وعدم العلة ...

- إذاً كيف نعرف أن هذا من أعلى مراتب الصحيح ، وهذا من أدنى مراتب
الصحيح ...؟

يذكر الحافظ ابن حجر هنا وسيلتين أو طريقتين لمعرفة أعلى مراتب الصحيح
، ولبعض مراتبه الأخرى :
■ الوسيلة الأولى : (هي الأسانيد التي أطلق عليها بعض أهل العلم
أنها أصح الأسانيد) أي : الأسانيد التي وُصفت بأنها أصح الأسانيد ، هذه هي المرتبة
العُليا في الحديث الصحيح ، إذاً ما سواها يكون أقلّ منها مرتبة .

□ ضرب الحافظ ابن حجر أمثلة لهذه الأسانيد ، فقال أ (فمن المرتبة
العليا في ذلك ما أطلق عليه بعض الأئمة أنه أصح الأسانيد) :

• الإسناد الأول : ﴿الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه﴾

وهذا الإسناد هو اختيار : الإمام إسحاق بن راهوية .

للإمام البخاري اختيار آخر بخصوص أحاديث ابن عمر ، يرى أن أصح

الأسانيد عن ابن عمر - وهو مشهور جداً - : ﴿مالك عن نافع عن ابن عمر﴾
وهذا الإسناد الذي يوصف بأنه سلسلة الذهب .

• الإسناد الثاني : ﴿ محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه . وعبيدة (بفتح العين لا بضمها) عبيدة بن عمرو السلماني ، عن

وهذا هو اختيار : عمرو بن علي الفلاس (الإمام الناقد البصري ، وهو من شيوخ البخاري ومسلم) .

• الإسناد الثالث: ﴿ إبراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود ﴾

وهذا هو اختيار : يحيى بن معين ، هو الذي قدم هذا الإسناد على غيره من الأسانيد . يقول الحافظ هذه الأسانيد الثلاثة التي ضرب بها المثل وُصِفَتْ بأنها أصح الأسانيد .
□ هناك أسانيد أخرى صحيحة لكنها دونها في الرتبة ضرب لها أمثلة:

١- ﴿ رواية : بُرَيْد بن عبد الله بن أبي بُرْدَة عن جده عن أبيه أبي

موسى ﴾ .

٢- ﴿ رواية : حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس ﴾ . على أن بعض أهل

العلم قد اعتبر رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس : من أصح الأسانيد أيضاً .
□ ودونها في الرتبة وهي آخر مراتب الصحيح ضرب لها مثلاً

برواية : ﴿ سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة ﴾ ورواية : ﴿ العلاء

بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة ﴾ بل إن هذه المرتبة الأخيرة هناك من أهل العلم من ينازع في وصفها بالصحة ويرى أنها من قَبِيلِ الحَسَنِ ، وكذلك دائماً تكون آخر المراتب مما يُخْتَلَف فيها فمنهم من يُلْحَقها بأول مرتبة من الدرجة الثانية : كالحُسْن مثلاً ، ومنهم من يُلْحَقها بالصحيح ؛ لكن يجعلها آخر المراتب في الصحيح ، وكذلك آخر مراتب الحسن فمنهم من يجعلها في مرتبة الحسن ، ومنهم من يجعلها في أول

مراتب الضعيف ويقول: هي ضعيفة لكنها أعلى الضعيف ؛ لأنها مرتبة دقيقة والخلاف فيها يكون مجال اجتهد واسع بين أهل العلم .

يقول الحافظ: ﴿ فإن الجميع يشملهم اسم العدالة والضبط إلا أن للمرتبة الأولى من الصفات المرجحة ما يقتضي تقديم روايتهم على التي تليها ﴾ وكذا في الثانية على الثالثة ، فالأسانيد الثلاثة التي وُصفت بأنها أصح الأسانيد ، لا شك أنها أعلى رتبة من الأسانيد الثانية ، والثانية أعلى رتبة من الأسانيد الثالثة التي ربما أنزلها بعض أهل العلم إلى درجة الحُسن كما سبق .

ثم يقول: ﴿ وهي مُقدّمة على رواية مَنْ يُعَدُّ ما يَنْفَرِدُ بِهِ حَسَنًا ﴾ يعني على الاتفاق ، ما يُطلق لفظ الحُسن عليه بالاتفاق ، لأنه ليس هناك من أهل العلم من يَصِفُهُ بالصحة . وضربَ على ذلك مثلاً برواية :

﴿ محمد بن إسحاق عن عاصم بن عمر عن جابر ﴾ محمد بن إسحاق : صاحب السيرة عن عاصم بن عمر ، هذا إذا صرَّح بالسماع محمد بن إسحاق عن عاصم بن عمر ؛ لأن ابن إسحاق مدلسٌ كما نبّه على ذلك في الحاشية ، وكذلك رواية ﴿ عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ﴾ وهي نسخة مشهورة تُروى بها جملة كثيرة من الأحاديث ، وهي مما وقع فيه خلافٌ قديمٌ ؛ لكن استقرَّ عملُ المحدثين على اعتبار هذه النسخة من قبيل الحديث الحُسن ، وهذا هو الراجحُ فيها ، إلا أن ما استنكره أهل العلم من هذه النسخة فإنه يُستثنى ، وأمّا ما سبى ذلك فيكون حسناً : كرواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده _ ويأتي الكلام عن هذه الرواية أيضاً في مبحث مستقل في آخر هذا الكتاب عند الكلام عن رواية التُّسَخُّ التي هي من رواية الابن عن الأب عن الجد وما المقصود بالضمير في جده وما إلى ذلك ... الخ _ .

ثم يقول: ﴿ وقس على هذه المراتب ما يُشبهها ﴾ : في الحقيقة كان من الأوضح في البيان لهذه المراتب أن يأتي لكل إسنادٍ من هذه الأسانيد من رواية صحابي

مُعِين ، فيذكرُ إسنادهُ من رواية هذا الصحابي وُصِفَ بأنه أصحُّ الأسانيد ، وإسنادهُ آخر لم يُوصَفَ بأنه أصحُّ الأسانيد ؛ لكن الواقع أنه اختار في أصحِّ الأسانيد روايةً عن ابن عمر وعن علي وعن ابن مسعود ، وفي المراتب الأخرى رواية عن أبي موسى وعن أنس وعن أبي هريرة ، فكان أوضح في البيان أنه يقول : هذا إسنادهُ عن أنس الذي وُصِفَ بأنه أصحُّ الأسانيد ، الإسناد المعين المذكور ، ويقابله إسنادهُ آخر لم يُوصَفَ بذلك ؛ حتى يظهر مع أنه عن صحابي واحد إلا أن هذا أصحُّ من هذا مع شمول اسم الصحَّة للإسنادين ، لذلك حرصتُ أن أذكر بالنسبة للدرجات الأخرى أسانيد وصفت بأنها أصحُّ الأسانيد : مثلاً في رواية بريد بن عبد الله بن أبي بردة عن جده عن أبيه أبي موسى هذا الإسناد لم يُوصَفَ بأنه أصحُّ الأسانيد كما هو ظاهر سياق الحافظ ابن حجر ؛ لكن هناك إسنادهُ آخر عن أبي موسى وصف بأنه أصحُّ الأسانيد وهو رواية ﴿شعبة بن الحجاج عن عمرو بن مرة عن مرة بن شراحيل عن أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ﴾ وبالنسبة لحماض بن سلمة عن ثابت عن أنس يقابلهُ إسنادهُ آخر لاشك أنه أعلى منه وهي رواية ﴿مالك عن الزهري عن أنس﴾ ، وبالنسبة لأسانيد أبي هريرة سهيل بن أبي صالح و العلاء بن عبد الرحمن ، كلُّ واحدٍ منهما عن أبيه عن أبي هريرة ، يقابلهُ إسنادهُ آخران عن أبي هريرة وُصِفَا بأنهما أصحُّ الأسانيد عن أبي هريرة .

الأول : إسنادهُ ﴿أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ﴾ ، وهذا وصفه بأنه أصحُّ الأسانيد عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : الإمام البخاري رحمه الله .

الثاني: إسنادهُ ﴿الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ﴾ . ووصفه بأنه أصحُّ الأسانيد : الإمام الحاكم . فذكرُ الشيء وما يُقَابَلُهُ يُعِينُ في تصوُّر المسألة أكثر من أي شيء آخر .

قال المصنف _ يرحمه الله _ : ﴿المرتبة الأولى هي التي أطلق عليها بعض الأئمة بأنها أصح الأسانيد ، والمعتمدُ عدم الإطلاق لترجمة معينة منها ، نعم يستفاد من مجموع ما أطلق الأئمة عليه ذلك أرجحيته على ما يلاحظه﴾

يقول المرتبة الأولى في الصحيح كما سبق : هي الأسانيد التي وُصفت بأنها أصح الأسانيد ، ثم ينتقل الحافظ ابن حجر إلى التعقب على من وُصف إسناداً من هذه الأسانيد بأنه أصحُّ الأسانيد مطلقاً مُبيناً أن هذا الإطلاق لا يصحُّ ؛ لأن أسباب التقديم في كل راوٍ من أولئك الرواة كثيرة ومتشعبة جداً ، وهي في غاية الدقة والخفاء ، فلا يمكن أن تُزعم بأن إسناداً من تلك الأسانيد الكثيرة _ من ألوف الأسانيد التي تُروى بها السنة _ أنه أعلى الأسانيد مطلقاً هذا لا يمكن أن ينقدح في الذهن أو أن يُجزم به ويُقطع به تماماً ، قد يغلب على الظن عند الثقاد الكبار أمرٌ آخر ، وقد يكون هذا هو سبب إطلاقهم ؛ لكن لا يلزمنا أن نأخذ بهذا القول ولا يصح لنا أن نأخذ به ما دام أنه لم يتيين لنا وجوه هذا التقديم المطلق . وعليه : فلا يصح أن تقول عن إسنادٍ ما : بأنه أصح الأسانيد ، ومن أطلق ذلك من أهل العلم فغالباً يُريد التقييد بأنه أصح أسانيد باب معين _ كما يأتي _ أو راوٍ مُعين أو بلدٍ مُعين ، وكثيرٌ من الأحيان يقيّدون فيقولون : أصح أسانيد أبي هريرة ، أصح أسانيد ابن عمر ، أصح أسانيد المكيين ، أصح أسانيد الكوفيين ، أصح أسانيد باب الوضوء ، أصح أسانيد أبواب الحج ، وهكذا ... فكلما كان القيّد أضيق كلما كان ذلك الحكم أقرب إلى الصحة والصواب ، وكلما كان القيد أوسع كلما تطرق الخللُ إلى مثل ذلك الحكم ؛ لذلك يقول الحافظ ابن حجر هنا ﴿والمعتمد عدم الإطلاق لترجمة معينة منها﴾ يعني الصحيح أنه لا يصح أن تُطلق على إسنادٍ واحدٍ من ألوف الأسانيد بأنه أصح تلك الأسانيد كلها ، هذا لا يصح .